مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد09 / العدد:01 (2026)
ص ص. 197- 223

سياسة الجزائر الخارجية تجاه إيطاليا منذ 2020

Algeria's foreign policy towards Italy since 2020

ط/د خيرة محي الديني[1]، مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف(الجزائر)
k.mahiddini@univ-chlef.dz
د/فايزة ختو[2]، مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف (الجزائر)
f.khettou@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 27/ 02/2026اريخ القبول: 2026/05/25تاريخ النشر: 2026/06/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون تجاه دول الجوار في ابعادها الاقتصادية، السياسيةوالأمنية مركزة على إيطاليا باعتبارها المتغير البارز في توجه الجزائر منذ 2020، بحيث تسعى الى تحديد طبيعة العلاقة بين البلدين انطلاقا من مبدا التعاون الدولي والاعتماد المتبادل لتعزيز الدور الإقليمي لكلا البلدين في حوض البحر الأبيض المتوسط متناولة اهم التطورات التي شهدتها العلاقة والتحديات الي تعترضها في ضوء تنامي الازمات الإقليمية والتهديدات اللاتماثلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية؛ الدول الأوروبية؛ إيطاليا؛ الاعتماد المتبادل؛الطاقة؛ التهديدات اللاتماثلية.

Abstract

This study aims to shed light on Algerian foreign policy under President Abdelmadjid Tebboune toward neighboring countries, focusing on Italy as the prominent variable in Algeria's approach since 2020. It seeks to define the nature of the relationship between the two countries based on the principle of international cooperation and interdependence to enhance the regional role of both countries in the Mediterranean basin. It also addresses the most important developments in the relationship and the challenges it faces in light of growing regional crises and asymmetric threats

Keywords :Algerianforeign policy ;Europeancountries ;Italy ;interdependence ;energy ; asymmetricthreats.

مقدمة:

لطالما تميزت السياسة الخارجية الجزائرية بالمرونة والنزوع نحو التعاون الإقليمي والدولي، معلنة رفضها لكافة أشكال التصعيد والتوتر المسببة للنزاعات،ومع ذلك، فإن تمسك الجزائر بمبادئها الثابتة-التي يبدو أنها باتت تتقاطع بشكل حاد مع البنية الراهنة للتفاعلات الدولية-أدخلها في حالة من الانكفاء أو العزلة المفروضة، وقد تباينت القراءات التحليلية لهذه الوضعية، حيث اعتبرتها بعض الأطراف مؤشرا على تراجع الدور الإقليمي للبلاد ومظهرا من مظاهر الإخفاق الدبلوماسي، في حين فسرها اتجاه آخر بوصفها خيارا استراتيجيا واعياموجها لحفظ الاستقرار وتأمين الأمن القومي، لاسيما في ظل تصاعد التهديدات العابرة للحدود وتنامي الحركات الاحتجاجية في المنطقة.

وعقب التحولات السياسية التي أفرزها الحراك الشعبي، وما تلاه من إعادة تشكيل السلطة التنفيذية بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، فرضت الضرورة الاستراتيجية إعادة تقييم المشهدين الداخلي والخارجي، وتحديث سلم الأولويات الدبلوماسية، بغية استعادة الهيبة السياسية والمكانة الريادية للجزائر في محيطها العربي والإقليمي.

وفي مسعاها لإعادة التموقع، واجهت الدبلوماسية الجزائرية بيئة إقليمية بالغة التعقيد، اتسمت بتصاعد حدة الخلافات الجيوسياسية في الجوارين المغاربي والمتوسطي، لاسيما مع فرنسا وإسبانيا، مدفوعة بأبعاد سياسية، واقتصادية، وتاريخية متراكمة، هذا الواقع الجيواستراتيجي دفع صانع القرار الجزائري نحو تبني عقيدة تنويع الشركاء الدوليين وتعزيز شبكة العلاقات الخارجية، حيث برزت إيطاليا كخيار استراتيجي ونموذج مغاير لبناء شراكة متوازنة، حيث شهدت العلاقات الجزائرية الإيطالية منذ عام 2020 "عصرا ذهبيا" انتقلت

فيه من مجرد تعاون تجاري طاقوي إلى شراكة استراتيجية شاملة، مدفوعة بمتغيرات جيوسياسية دولية وتحولات داخلية في كلا البلدين.

انطلاقا من هذه المعطيات ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تعكس محددات وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية نحو إيطاليا بعد عام 2020 توجها استراتيجيا جديدا يقوم على تنويع الشركاء الدوليين وإعادة التموقع في الفضاء المتوسطي؟"

وتنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

1- ما هي الدوافع والمحددات (السياسية، الاقتصادية، والطاقوية) التي أملت التحول في السياسة الخارجية الجزائرية نحو إيطاليا بعد عام 2020؟

2- كيف ساهمت الشراكة مع إيطاليا في تفعيل عقيدة تنويع الشركاء وتجاوز حالة الانكفاء أو التوتر مع الأطراف الإقليمية التقليدية (كفرنسا وإسبانيا)؟

3- ما هي آفاق وانعكاسات هذا التموقع الجزائري الجديد على توازن القوى والاستقرار الجيوسياسي في الفضاء المتوسطي؟

فرضيات الدراسة:

-يرتكز التقارب الجزائري الإيطالي بعد 2020 على معادلة مصلحية متبادلة عنوانها "الغاز مقابل الاستثمار وتأمين الطاقة".

- نجحت إيطاليا في أن تكون البديل الاستراتيجي المرن الذي أخرج الجزائر من ضغوط أزماتها مع فرنسا وإسبانيا.

- يؤسس محور (الجزائر-إيطاليا) لمركز ثقل جديد في المتوسط يساهم في ضبط توازنات القوى وملفات الأمن والهجرة.

أسباب اختيار الموضوع: جاء اختيار الموضوع إثر التوترات التي نشأت بين الجزائر وكل من فرنسا واسبانيا وما كان له من تداعيات على قضايا أساسية في اجندة الجزائر الخارجية.

أهمية الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على أهمية تعزيز علاقات الجزائر بدول الجوار وضرورة تنويع شركائها الدوليين للحفاظ على هامش من المناورة في خضم التوترات والتفاعلات غير المحسوبة التي يمكن ان تطرأ.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى البحث عن بدائل جديدة من شانها خلق توازن بالمنطقة والحفاظ على الاستقرار الإقليمي والامن القومي الجزائري.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مسار العلاقة مع الدول الأوروبية وكيف أصبحت إيطاليا منافسا لدول أخرى في حوض المتوسط، ومنهج دراسة الحالة باعتبار إيطاليا المتغير البارز في التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجمهورية، كما تم اعتماد نظرية الاعتماد المتبادل لتوضيح طبيعة علاقة التأثير والتأثر التي تجمع الجزائر بالدول الأوروبية عموما وإيطاليا خصوصا.

تقسيم الدراسة: تم تناول هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور، المحور الأول تناول السياسة الخارجية الجزائرية بمبادئها وأهدافهاوأدواتها، ثم انتقل البحث في المحور الثاني على أهمية الدول الأوروبيةوموقعها في السياسة الخارجية الجزائرية، في حين ركز المحور الثالث على دراسة حالة إيطاليا كبديل لضمان استمرار العلاقات بين ضفتي المتوسط.

المحورالأول: السياسة الخارجية الجزائرية

منذ استقلالها بتاريخ 1962 رسمت الجزائر لنفسها مجموعة من الحدود والمعايير في التعامل مع الطرف الاخر مكنتها من صنع صورة لها لا يمكن لاحد التشكيك او الطعن فيها، لذلك لطالما عرفت السياسة الخارجية للجزائر بثباتها على مواقفها ومصداقيتها في التعاطي

مع أي ظرف وأي طرف. هذه الصورة النمطية كرستها من خلال مجموعة من المبادئ الثابتة والتي لا يمكن للجزائر الحياد عنهاأهمها

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

-1 مبدأ حسن الجوارالايجابي: وهو المبدأ الذي أعلنه الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه بتاريخ: 20 /1980/12، مفاده إنهاء النزاعات الإقليمية من خلال فتح قنوات الحوار والتشاور بهدف التخلص من كل عوامل سوء التفاهم، واستغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول المجاوزة لإحلال السلم بينها. **(بوعلام، 2019، الصفحات 260-262)**

-2 مبدأ التعاون بين الدول:هذا المبدأ من شانه تعزيز مبدا حسن الجوار اذ تؤكد المادة 33 من دستور الجزائر عملها من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه. **(للحكومة، 2020، صفحة 11)**، وهوما يسمح بخلق فضاء تعاوني أكثر منه تنافسي وصراعي **(بوعلام، 2019)**

-3 مبدأ دعم الشعوب في تقرير مصيرها:تعتبر الجزائر ان حرية الشعوب وتقرير مصيرها حق مشروع يجب دعمه والدفاع عنه، وهذا ما جاء في المادة:32 من دستورها اذ تعرب عن تضامنها مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير. **(للحكومة، 2020، صفحة 11)**

-4 مبدأ عدم التدخل وحل النزاعات بالطرق السلمية:الجزائر على قناعة تامة بان التدخل في الشؤون الداخلية للدول من شانه تأزيم الأوضاع وخلق المزيد من النزاعات بين مكونات البلد الواحد لذا فهي تكرس مبدا عدم التدخل كأساس ثابت في التعامل مع مختلف الفواعل الدولية مهما كانت الازمات التي تواجهها.

وهو ما تم تأكيده في المادة 31 من الدستور اذ تمتنع الجزائر بموجبها عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. بل وتبذل كل إمكاناتها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية **(للحكومة، 2020، صفحة 11)** كالمفاوضات، التحقيق، الوساطة، التحكيم، التوفيق والتسوية القانونية. **(بوعلام، 2019)**

بناء على ما سبق يتضح جليا ان فلسفة السياسة الخارجية الجزائرية تقوم من حيث الممارسة على مبدأين أساسيين وهما تقديس السيادة الوطنية للدول ما يمنع أي تدخل في شؤونها الداخلية ومبدأ إحلال السلم في العلاقات بين الدول من خلال تعزيز مسارات التعاون بجميع ابعاده الإقليمي والدولي. **(ميلود، وآخرون، 2019، الصفحات 30-31)**

ثانيا: اهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

انطلاقا من مبادئها الراسخة في عقيدتها تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم لتعزيز سياستها الخارجية وتوظيف كامل إمكاناتها بهدف تحقيق اهدافها التي سطرتها ، سواء كانت هذه الأهداف محورية تتعلق بحماية السيادة الوطنية، والوحدة الترابية ، و حماية الحدود والأمن القومي للدولة، او اهداف متوسطة كبناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية، ولعب دور بارز في المحيط الخارجي(الزعامة الإقليمية) من خلال تنويع شركائها، وعقد تحالفات إستراتيجية جديدة مع مختلف القوى الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، وتعبئة الموارد الخارجية، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين وضع الاقتصاد الوطني، وعقد اتفاقيات لتحقيق التعاون الدولي و بالتالي التخلص من العزلة الدولية ، او حتى اهداف بعيدة المدى تسعى من خلالها لتحسين الأهداف الكبرى للدولة..**(بوحادة، 2019، صفحة 52)**

ثالثا: أدوات السياسة الخارجية الجزائرية

بما يخدم مبادئها و أهدافها، تعتمد الجزائر غالبا في تنفيذ قرارها الخارجي على الوسائل الدبلوماسية لتعزيز حضورها الدولي و زيادة تمثيلها الدبلوماسي بغرض إقامة و بناء علاقات

سياسية و اقتصادية هادفة مع مختلف فواعل المجتمع الدولي، اذتسعى من خلال ذلك لتعزيز التعاون الدولي و إقرار الامن و السلم الدوليين باعتمادها على الدبلوماسية الوقائية(صاليحة، 2018-2019، الصفحات 293-295) القائمة على حل النزاعات و خفض حدتها عبر جهود الوساطة و منع تفاقم الازمات، كما تتجلى الدبلوماسية الجزائرية في دعم القضايا العادلة و المرافعة لها امام الهيئات و المنظمات الدولية على غرار النشاط الدؤوب الذي تمارسه الجزائر طيلة سنتين في مجلس الامن للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة و الاستقلال.

كما تعتمد الجزائر بحكم موقعها الجيوسياسي المتوتر على الدبلوماسية الأمنية القائمة على الانخراط في كافة الجهود الدولية والاقليمية المبذولة والاتفاقيات المبرمة لمكافحة كل اشكال التهديدات على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة وتسخير الإمكانات اللازمة لتحقيق الامن والسلم الإقليمي والذي من شانه تحقيق الامن الوطني القومي.(صاليحة، 2018-2019، صفحة 297)

أضف الى ذلك اعتمادها الأداة الاقتصادية التي تعتمد على الإعانات المالية للدول الفقيرة في عمق الجزائر الإقليمي ومسح الديون والمساعداتالإنسانية، ودعم المشاريع التنموية بهذه الدول، كل هذا بغرض تعزيز وجودها الإقليمي وكسب التأييد في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المحور الثاني:موقع الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الجزائرية

الشكل 1: خريطة دول جوار الجزائر المطلة على البحر الأبيض المتوسط



المصدر: http://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.ht

ان موقع الجزائر الجغرافي والذي يضعها في جوار متعدد الحضارات والثقافات (سواء مغاربيا او افريقيا او متوسطيا) يجعل من كل منطقة ذات أهمية معتبرة سواء سياسيا او اقتصاديا او امنيا، ولعل الموقع الجيوسياسي للدول الأوروبية جعلها تحوز من الأهمية البالغة في الاجندات الأساسية في سياسة الجزائر الخارجية منذ القرن السابع عشر، اذ توكد معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين إيالة الجزائر والمملكة المتحدة عام 1680 ، و معاهدة السلام والصداقة مع هامبورغ ، في 1751 ومعاهدة السلام والصداقة مع هولندا عام 1816 على ثراء التبادلات والحوار الدبلوماسي بين الضفتين والأهمية التي كانت توليها الدول الأوروبية للجزائر للحفاظ على سلامة النقل البحري وبالتالي ضمان التبادل التجاري المثمر في جميع أنحاء حافة البحر الأبيض المتوسط.

كما لا يمكن باي شكل تجاهل الدعم الذي قدمته هذه الدول للجزائريين خلال حرب التحرير الوطني ، اذ كانت كل من يوغسلافيا و إيطاليا والنمسا وسويسرا وألمانيا / RFA) (RDAبمثابة قاعدة خلفية لجبهة التحرير الوطني حيث عملت على توريد الأسلحة. في عام 1958 ، و سمحت ألمانيا الاتحادية آنذاك بافتتاح مكتب لجبهة التحرير الوطني بداخل

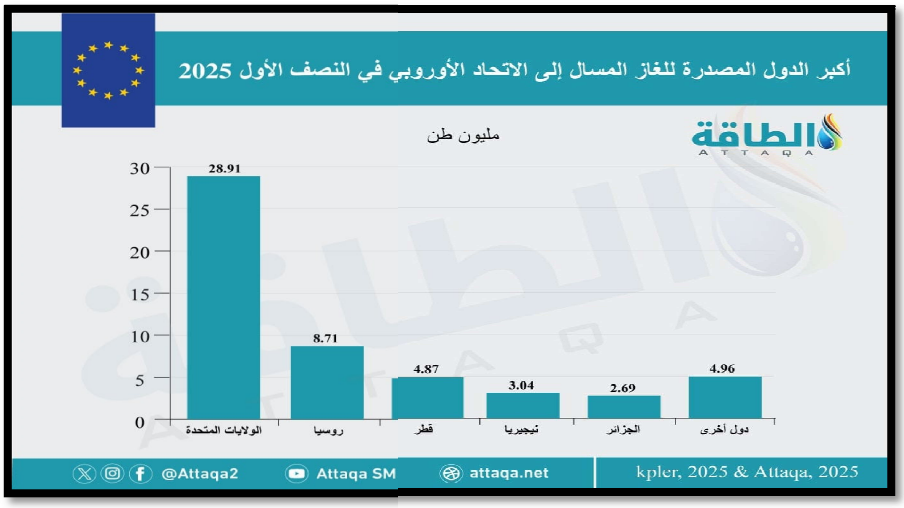
سفارة تونس في بون. كما لعبت سويسرا دور الوسيط خلال مفاوضات اتفاقيات إيفيان. ومع استقلال الجزائر عام 1962، انتشرت الدبلوماسية الجزائرية عبر قارة أوروبا مع أكثر من 52 تمثيل دبلوماسي وقنصلي، وهذا يدل على أهمية أوروبا بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، ولاسيما ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي. **(الجزائرية، 2025)**

أولا: البعد الاقتصادي لأوروبا في السياسة الخارجية الجزائرية:

-1 الطاقة: باعتبار الجزائر بلد ريعي يعتمد استقراراه الداخلي على استقرار سوقه الخارجي فان أوروبا تمثل اهم شريك لها في المجال الطاقوي حيث أنها تساهم بنسبة 12٪ من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي و2.5٪ من مجموع واردات النفط الأوروبية **(الجزائرية، 2025)**. ومن المتوقع ارتفاع ذلك سنة 2025 بسبب انخفاض سعة التخزين وتراجع التدفقات عبر خطوط الأنابيب. إضافة الى حاجة أوروبا الى إمدادات غاز مسال عبر 820 ناقلة خلال العام الجاري 2025 من 660 ناقلة خلال العام الماضي (2024)؛ أي 48.0% من إجمالي إمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي.

و رغم انخفاض صادرات الغاز المسال الجزائري إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 26.5% خلال النصف الأول من عام 2025، مقارنةً بنحو 3.66 مليون طن خلال المدة نفسها من عام 2024، الا ان هذا الرقم مرجح للارتفاع مجددا بسبب حاجة أوروبا إلى استيراد ما يصل إلى 160 شحنة إضافية من الغاز المسال هذا الشتاء، كما ارتفعت واردات الغاز الأوروبية عبر الأنابيب من الجزائر بنسبة 2% على أساس سنوي خلال الأشهر الـ8 الأولى من 2025، إذ زادت الصادرات إلى إسبانيا وإيطاليا بنسبة 3% و1% على التوالي، بحسب أحدث البيانات لدى وحدة أبحاث الطاقة. **(قدري، 2025)**

الشكل2: الدول المصدرة للغاز المسال لأوروبا



المصدر:وحدة أبحاث الطاقة،2025.

2- التبادل التجاري:

بلغ حجم التبادلات التجارية عام 2019 45.21 مليارات اليورو وبلغت نسبة التبادلات مع الدول الأوروبية 63.69٪ من الصادرات الجزائرية و53.40٪ من وارداتها، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

وخلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2020، ظلت دول أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للجزائر حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي 37.3 مليار دولار في عام 2021 مقابل 28.2 مليار دولار في عام 2020. وتمثل هذه التبادلات ما يقرب من نصف مبادلاتنا الخارجية.

ومن المتوقع أن تتطور هذه التبادلات الاقتصادية أكثر بمجرد تشغيل منطقة التبادل القاري الأفريقي (ZLECAF) بكامل طاقتها، هذه الآلية الجديدة التي ستمكن الجزائر من استغلال موقعها الاستراتيجي بشكل كامل مما سيسمح لها بأن تكون واحدة من بوابات القارة الأفريقية. (الجزائرية، 2025)

ثانيا: البعد السياسي:

تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم دول الجوار لها في عدة أزمات وقضايا سياسية تعتبر جوهر سياستها الخارجية،لذلك تسعى للحفاظ على الشريك الأوروبي كداعم ومساند للجزائر في مقترحاتها ومشاريعها (باعتباره قوة إقليمية ودولية ذات تأثير على مؤسسات المجتمع الدولي) كقضية الصحراء الغربية، القضية الفلسطينية، والازمات الإقليمية في افريقيا على غرار ازمة مالي وليبياوالنيجر...، ولعل اختلاف الرؤى مؤخرا بين التوجهين الجزائري والأوروبي كان السبب الرئيس في جملة الخلافات والنزاعات مؤخرا.

اما عن المؤسسات الأوروبية فتحافظ الجزائر على علاقات تعاون جيدة معها. اذ تتوفر بلادنا على بعثة لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل، الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط (UPM) في برشلونة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تتمتع فيها الجزائر بوضع دولة مراقب.

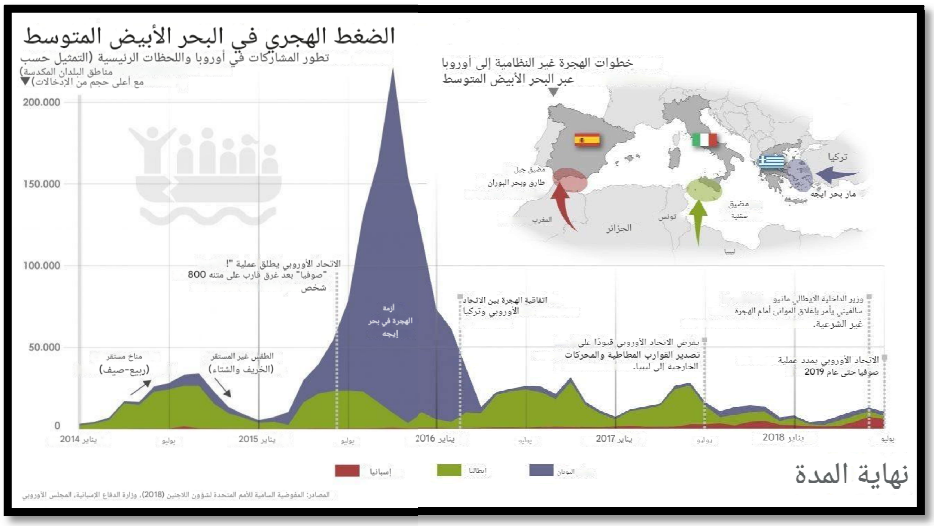
كما شهدت علاقات الجزائر مع البرلمان الأوروبي في الإطار العام للحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة عودة لديناميكية التعاون البرلماني، وذلك بفضل استئناف الاجتماعات واللقاءات البرلمانية البينية وتبادل الزيارات بشكل منتظم بين وفود الجانبين. **(الجزائرية، 2025)**

ثالثا: البعدالأمني:

أصبحت مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وكل اشكال التهديدات الأمنية المحتملة تماثلية وغير تماثلية التي تعاني منها كلا ضفتي المتوسط تشكل هاجسا حقيقيا يتطلب تعزيز التعاون الفعال بين جميع الأطراف للحفاظ على امن واستقرار المنطقة، ويوضح الجدول ادناه حدة الضغط الذي كان للازمات الاجتماعية و الاقتصادية الداخلية لبلدان شمال افريقيا و التي انجر عنها الحراك الشعبي في مختلف دول المنطقة إضافة الى

الازمة في سوريا تداعيات و اثرا ملموسا على وتيرة الهجرة و بالتالي امن واقتصاد كل من دول العبور و الاستقبال.

الشكل3: وتيرة الهجيرة غير الشرعية بين دول البحر المتوسط في الفترة من: 2014-2019



المصدر: https://www.noonpost.com/37073/

المحور الثالث: إيطاليا البديل المتجدد في السياسة الخارجية الجزائرية:

باعتبار إيطاليا أحد اهم الدول الاوربية المجاورة للجزائر فلطالما جمعت بين الاثنين سواء من خلال الاتحاد الأوروبي (كوحدة دولية و ما تجمعه بالجزائر من اتفاقات و شراكة طويلة و متشابكة منذ 2005)، او كطرف منفرد مجموعة من العلاقات الثنائية بينها وبين الجزائر لكنها لا تقارن بمستوى العلاقات التي تجمع الأخيرة بكل من فرنسا واسبانيا، ولعل هذا ما يميز التوجه الجديد في السياسة الخارجية الجزائرية الراهنة التي تسعى الى البحث عن بدائل جدية وتوسيع دائرة تفاعلها وفق متطلبات الوضع القائم.

أولا: العلاقات الجزائرية الإيطالية:

تعتبر الجزائر شريك استراتيجي مهم لإيطاليا نظرا إلى شراكة الطاقة بين البلدين والأهداف المشتركة المتمثلة في خلق مجال للأمن والازدهار في البحر الأبيض المتوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية .لهذه الأسباب، كان الدعم السياسي والاقتصادي بين البلدين مضمونًا .وقد أقيمت العلاقات السياسية التقليدية بين الجزائر وإيطاليا، التي اتسمت بتلاقي وجهات النظر بشأن القضايا الرئيسية للسياسة الدولية، بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار في عام 2003، التي تنص على إجراء مشاورات سنوية بالتناوب في إيطاليا والجزائر، وهو ما تحقق في نوفمبر 2007 إثر انعقاد مؤتمر القمة الثنائي الأول ثم الثاني في نوفمبر 2012 وهو ما يعكس رغبة مشتركة في تعزيز العلاقات الثنائية من أجل التصدي بصورة مشتركة للمسائل ذات الاهتمام المشترك في منطقة البحر الأبيض المتوسط .وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل لتيسير الشراكة بين الشركات الإيطالية والجزائرية تم من خلالها تبادل مجموعة من الزيارات وتكثيف الاجتماعات الفنيةخلال الفترة من: 2006 الى غاية 2015نتج عنها توقيع عديد مذكرات التفاهم والاتفاقيات تمس مختلف القطاعات التجارية، الاقتصادية والأمنية.(**algeri**، **2025**). وتأكدت هذه العلاقات مع حكومة جورجيا ميلوني حيث كانت الجزائر ضمن أولويات اجندتها الخارجية اذ عنتها بأول رحلة لها خارج أوروبا منذ توليها المنصبفي يناير 2023 لتؤكد على ما جاء في زيارات سلفها ماريو دراجي في أبريل ويوليو 2022،و زيارة الرئيس سيرجيو ماتاريلا الرسمية إلى الجزائر في نوفمبر 2021 لتليها زيارة الرئيس عبد المجيد تبون الرسمية إلى روما في مايو 2022ثم مؤخرا في يوليو 2025لحضور القمة الحكومية الجزائرية-الإيطالية الخامسة، والتي أسفرت عن توقيع أكثر من أربعين اتفاقية تعاون في مختلف القطاعات بما في ذلك الطاقة والأمن والبنية التحتية والتبادل الثقافي، مع إعادة التأكيد على الالتزامات

المشتركة لمكافحة الإرهاب واستقرار منطقة البحر المتوسط. وهو ما عكس تقاربًا واسعًا حول أولويات ثنائية وطموحًا مشتركًا للتعاون الاستراتيجي.(sour, 2025, p. 164)

رغم ان كل من الجزائر وإيطاليا تستندان إلى تقاليد مختلفة في السياسة الخارجية، إيطاليا من خلال اندماجها في المؤسسات الأوروبية الأطلسية، والجزائر من خلال توجهها بعد الاستعمار المرتكز على السيادة، غير أن المصالحالبراغماتية المشتركةقربت بين البلدين و عززت تصور إيطاليا والجزائر كشركاء لا غنى عنهما في تعزيز تكامل متوازن أكثر بين الشمال والجنوب في المتوسط. (sour، 2025، صفحة 165)لذلك تواصل كلا الدولتينالعمل على بناء شراكة مثاليةترتكز على قيم الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والتعاون التكنولوجي. ويوضح هذا النموذج إمكانات التحالفات الاستراتيجية في سياق دولي متزايد التعقيد.(menadefense, 2025)

ثانيا:السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إيطاليا منذ 2020:

بعد انتخابه رئيسا على الجزائر نهاية سنة 2019 استمر عبد المجيد تبون في الاستثمار في علاقات الجزائر بإيطاليا، بل و زاد من التركيز عليها لتعزيز فعاليتها وفق متطلبات الوضع القائم خاصة بعد تصاعد حدة التوترات إقليميا مع كل من فرنسا و اسبانيا لعدة أسباب مجتمعة، و دوليا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية التي كان لها تداعيات اقتصادية و سياسية عالمية عل غرار انعدام الامن الغذائي و الامن الطاقوي الذي مس بشكل واضح غالبية الدول الأوروبية التي كانت تعمد الى حد كبير على الامدادات الروسية ، وهو ما اتاح للجزائر فرصة استغلال الوضع القائم للخروج من تحدي العزلة الذي استمر لسنوات **(vasilis-petropolous، 2022)**و تحقيق اهداف سياستها الخارجية بمحيطها الإقليمي ما من شأنه تعزيز مكانتها كفاعل أساسي في منطقة المتوسط، وهو بالفعل ما انعكس على طبيعة العلاقات البينية مع الدول الأوروبية عموما و إيطاليا خصوصا. هذه العلاقات التي تسعى

الجزائر من خلالها لبناء علاقات قائمة على التعاون المشترك و الاعتماد المتبادل متجنبة بذلك الوقوع في فخ التبعية لهذه الدول.

في هذا الإطار اخذت العلاقة مع إيطاليا منذ 2020 عدة أبعاد سواء في شقها الأمني أو الاقتصادي أو حتى السياسي.

-1 البعد الاقتصادي:

تشكل الطاقة حجر الزاوية في العلاقات الجزائرية الأوروبية اذ أن التعاون بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط كان دائمًا يعتمد على اتفاقيات إمدادات الغاز التي تصل إلى إيطاليا عبر ترانسميد. هذه "العلاقات الطاقية " التي كانت مهمة منذ عقودأصبحت حيوية لإيطاليا بعد بداية الحرب الروسية الاوكرانية التي كان لها الأثر الأكبر على تدفقات الطاقة الى أوروبا ما جعل إيطاليا كبقية الدول الأوروبية تسعى لتعزيز علاقاتها بالجزائر لتلبية حاجاتها الطاقوية و هو ما انعكس على إمدادات الغاز التي زادت تدريجياً سنتي 2022-2023، مما جعل من الجزائر المورد الأول لإيطاليا بعد ان كانت في المرتبة الثالثة الى غاية عام 2021 بنسبة 34% من إجمالي واردات الغاز في روما (**roggero، Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges، 2024**) ، في حين بلغت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 قيمة واردات الغاز من الجزائر 44.3% المقدرة بحوالي 10 مليارات يورو من الإجمالي (22.4 مليار). ومع ذلك، فقد انخفضت الكميات الإجمالية للغاز المصدّر إلى إيطاليا بسبب تراجع طفيف في الاستهلاك المحلي الإيطالي، وارتفاع مستويات التخزين، وأعمال الصيانة على بعض خطوط الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا (**borsani، 2025**)، غير ان هذا لا ينفي الأثر الإيجابي على استقرار الاقتصاد الجزائري بحيث تمكنت الجزائر من تنفيذ مشاريعها الوطنية وفق مخططاتها وميزانياتها السنوية.

كما يشكل التبادل التجاري والاستثماراهم الملفات الثنائية التي اصبحت تجمع بين الطرفين خاصة و ان الجزائر تعتبر سوقا مهما لإيطاليا، حيث فتحت أبوابها للمستثمرين و رجال الاعمال في مجالات متعددة لتلبية الطلب الاستهلاكي و التقني الجزائري سواء في مجال الصناعة او الزراعة او الخدمات، و هو ما تجسد فعلا على هامش قمة قادة دول مجموعة السبع التي نظمتها الحكومة الإيطالية في جوان 2024، حيث اطلقت إيطاليا المشاريع التجريبية لخطة ماتيي المتعلقة بقطاع التعليم (مع إنشاء مركز للبحث والتدريب المهني في الجزائر) والزراعةمن خلال المشروع الابتكاري «زراعة الصحراء» الذي أطلقته الشركة الإيطالية Bonifiche Ferraresiبدعم من SIMEST في جنوب البلاد بولاية تيميمون **(roggero، :Algeria and Italy A New Era, Scattered with Challenges، 2024)**، كما وقعت في يناير 2023مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات لإنشاء إطار للتعاون في استكشاف الفضاء الخارجي السلميتهدف لتعزيز المشاريع التعاونية في مراقبة الأرض، وتطوير تكنولوجيا الفضاء، والبحث العلمي، والابتكار التكنولوجي.من اجل تحسين إدارة الموارد، والتخطيط الحضري، والمراقبة البيئية، باستخدام بيانات الأقمار الصناعية لدعم أهداف التنمية المستدامة**(iderawumi, 2024)** .

بالإضافة إلى التبادلات التجارية، تبرز الشراكة الاقتصادية بين إيطاليا والجزائر أيضًا في وجود قوي للشركات الإيطالية في الجزائرفي العديد من القطاعات مثل الدفاع والصناعات الزراعيةولا سيما في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والبناء**(algeri، 2025)**.على غرار شركة ENIالتي افصحت عن استثمار ثمانيملياراتيوروفيالسنواتالأربعالمقبلةفيشمال افريقيا خلالمعرضالطاقةالمتوسطي(OMC) ،بحيث تسعى بالإضافةلتعزيزالغازالطبيعي الى تشجعالمبادراتالمستندةإلىنموذجالاقتصادالدائريومشاريعلتطويرالطاقاتالمتجددة،الهيدروجين،استخداموتخزينثانيأكسيدالكربون. كما تساهمفيزيادةوتنويعتدفقاتتصديرالغازإلىأوروباوإيطاليا من خلال الأنشطةالاستكشافيةالتي

تقوم بها في الجزائر والتيتسمحبمواصلةخطةالتنويعوتوريدالغازوالحفاظعلىهدفالصفرالصافيبحلولعام 2050.في ذات الوقت تسعى لتوسيعالشراكةفيمشاريعجديدةعلى غرارمشروع Medlink،وهوخطكهربائيتحتالبحرعاليالجهدبقدرة 2000 ميغاواتيهدفإلىربطالشبكاتالكهربائيةفيالجزائروإيطاليامباشرة و هو ما سيعززدورالجزائركموردموثوقللطاقة و الطاقةالخضراء مستقبلا بفضلالفائضفيالإنتاجالناتجعنالاستثماراتالكبيرةفيالقطاعخلالالسنواتالقادمة (Nova, . **(2025كل هذا جعل من إيطاليا الشريك التجاري الثالث للجزائر على المستوى العالمي محتلة المرتبة الأولى كعميل والمرتبة الثالثة كمورد والجزائر الشريك التجاري الأول لإيطاليا في القارة الأفريقية.(algeri، 2025)**

-2 البعد الأمنيوالعسكري:

نظرا للتهديد المتواصل لضفتي المتوسط الناجم عن ارتفاع وتيرة التهديدات التماثلية و اللاتماثلية اصبح القطاعالأمني و العسكري أحد الركائز الأساسية للتعاون بين الجزائر وإيطالياحيث يتقاسم البلدان رؤية مشتركة تهدف إلى تعزيز قدراتهما التكنولوجية والصناعية في مجال الدفاعتجلت من خلال مجموعة الاتفاقيات التي تم ابرامها على غراراتفاقية التعاون في مجال الأمن التي وقعت في يناير 2024 بين قوات الشرطة الخاصة بهما "لمكافحة الظواهر العابرة للحدود بشكل فعال مثل التهريب المرتبط بتدفقات الهجرة غير النظامية، وتهريب المخدرات والأسلحة، والجرائم الإلكترونية، والجرائم الاقتصادية والمالية، والجرائم البيئية، والجرائم ضد التراث الثقافي، الطاقة، الصناعة، الدفاع والتدريب، إضافة الى شراكتها مع وزارة الدفاع الوطني لصناعة الأسلحة بسطيف سنة 2019 اين يتم تجميع 70 مروحية AW139 منها 53 موجهة للسوق الجزائرية، (roggero، Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges، 2024)كما تم تعزيز التعاون على المستوى البحري من

خلال اقتناء وحدة دعم لوجستي مستوحاة من نموذج سفينة "فولكانو" من إنتاج شركة فينكانتيري، و توسيع حوض بناء السفن في عنابة لإنتاج السفن التي يبلغ طولها حوالي 50 مترا بغرض تحديث القدرات البحرية الجزائرية مع تحفيز التنمية المحلية. (menadefense, 2025)

ثالثا: الافاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية الإيطالية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة:

في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنةو في ظل الاختلافات العميقة في رؤى السياسة الخارجية حول القضايا الجوهرية في حوض المتوسط لا يمكن اعتبار العلاقة مع إيطاليا بأنها صداقة كاملة، بل هي أشبه بزواج مصلحة مدعوم بمصالح الطرفين الأساسية القائمة على تنويع إمدادات الطاقة لإيطالياواستقطاب شركات جديدة للاستثمار في الهيدروكربونات بالنسبة للجزائر (roggero، **Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges**، **2024**)، و لعب أدوار إقليمية متقدمة في حوض المتوسط لكلا الطرفين ، الا ان هذا القدر من المصلحة مرهون بعدة تحديات تواجهها المنطقة على غرار:

-1 الرؤىالجيوسياسية:

تحاول كل من إيطاليا و الجزائر تجاوز الانقسامات والتفكير في المصالح الاستراتيجية استنادا إلى سياسة واقعية حقيقية (roggero، **Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges**، **2024**)خاصة و أن اختلاف الرؤى بينهما حول قضايا جوهرية كالقضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية و الحرب الروسية على أوكرانيا ، من شانه تفريق شمل الجزائر و إيطاليا كما حدث مع كل من اسبانيا و فرنسا ، لذلك نلاحظ تعاملا حذرا و غير صريح من كلا الطرفين بهذا الخصوص للحفاظ على استقرار الوضع القائم و تفادي أي صدامات ، و ان كانت هي مجرد صدامات مؤجلة فقط.

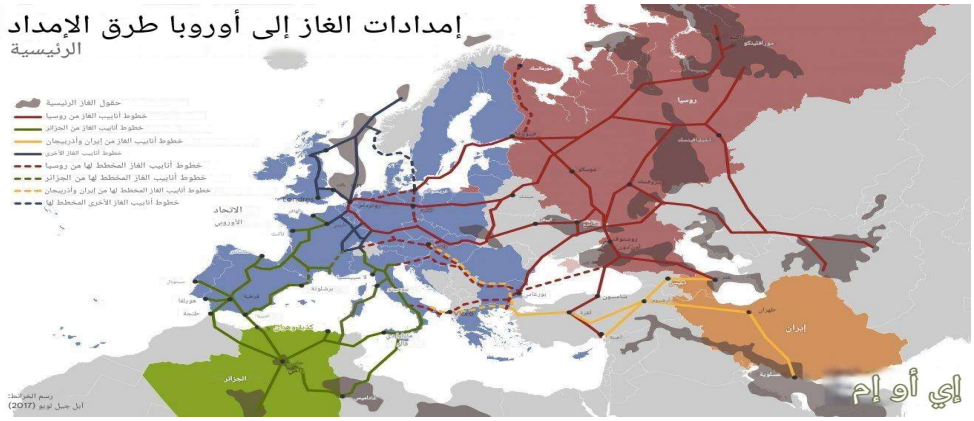
-2 الازمات والنزاعات الإقليمية:

ان تنامي وتعدد النزاعات و الازمات في دول جوار الجزائر أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري و مصالحها القومية و بالتالي مصالح شركائها ، و رغم محاولتها و سعيها لحل و إدارة هذه الازمات بالوسائل السلمية و الدبلوماسية الا أنها لازالت تواجه توترات مستمرة على الضفتين خاصة مع فرنسا و التدهور الواضح الذي تشهده العلاقة منذ بداية 2025 الى غاية اليوم والفتور الواضح في العلاقة مع اسبانيا بسبب ملف الصحراء الغربية ، اضف اليه استمرار القطيعة الدبلوماسية مع المغرب منذ 2021 لدواعي امنية و بروز ملامح مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، كل هذا يضاف إلى إطار أمني متقلب وغير مستقر بشكل متزايد في جميع أنحاء منطقة المغرب العربي، كما لا يمكن تجاهل الاستفزازات التي تواجهها الجزائر من مالي و النيجر على الجانب الساحلي و تدخل فواعل خارجية تسعى للاستثمار في الوضع القائم(**Borsari، 2025**)

-3 قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة:

ان تصاعد حدة الازمات بإفريقيا خصوصا بمثلث السلفادور الذي يربط بين ليبيا والجزائر والنيجر و الذي يعد أحد أخطر بؤر وممرات الجريمة المنظمة في افريقيا وفق المرصد الإقليمي للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بسبب تعدد الأنشطة التي تحدث فيه من تهريب المهاجرين غير الشرعيين،تهريب الوقود،تجارة الأسلحة والمخدرات، واستخدامه من قبل جهات مسلحة انفصالية لتنفيذ انشطتهاالإرهابية والمهددة للاستقرار كما حدث بتقنتورين في عين امناس سنة 2013(**الدراسات، 2024/03/06**)، لذلك فان تأمين امدادات الطاقة يعتبر تحديا حقيقيا أمام الجزائر لضمان التزاماتها باتفاقاتها الطاقوية و الأمنية تجاه شركائها ، فوفق الشكل أدناه فان أي تهديد يمس منابع الغاز و النفط سيؤدي الى توقف لجميع مسارات الامدادات الى أوروبا.

الشكل 4: طرق الامدادات الرئيسية للغاز الى اوروبا



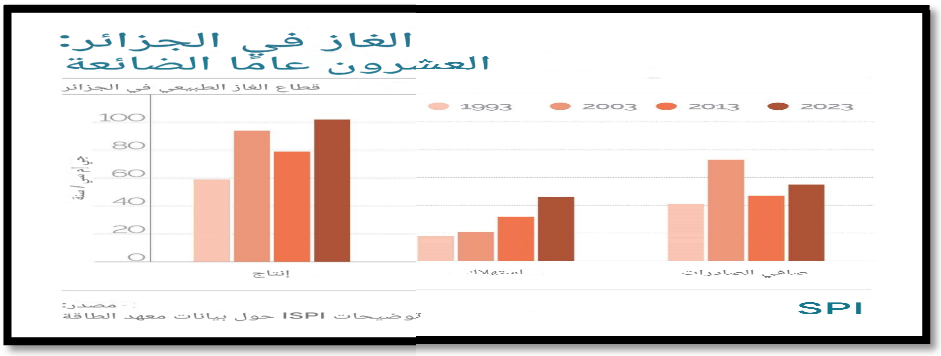
المصدر: https://www.noonpost.com/37073

4- تقلبات أسواق الطاقة ومنافسة السوق:

لا يمكن للجزائر ان تضمن بقاءها كمورد أساسي لإيطاليا خاصة امام التنافس الأمريكي الذي يستحوذ على غالبية الأسواق الأوروبية حسب دراسة اوابك اذتقلّصت الحصص السوقية للجزائر من 36% قبل أزمة الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 إلى نحو 22% بعد اندلاع الأزمة بينما ارتفعت حصة الغاز الأميركي من 28% قبل الأزمة إلى 46% حاليًا لتصبح بذلك الولايات المتحدة تمثّل المورد الرئيس للغاز المسال إلى أوروبا.(الطاقة، 2025)

إضافة الى ذلك فان الجزائر تواجه معضلة طاقوية تتعلق بزيادة الاستهلاك المحلي في الجزائر حسب مايوضحه الشكل ادناه،

شكل5: زيادة الاستهلاك المحلي للغاز في الجزائر



المصدر: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algeria-al-voto-tra-tensioni-interne-e-internazionali-183447

امام هذا الوضع يتحتم على الدولة خفض صادراتها لتغطية سوقها الوطني، لذا فان تحدي الجزائر يكمن في إدارة صادرات الطاقة دون إغفال النمو الديمغرافي المتنامي، والذي سيترجم إلى طلب متزايد على الطاقة محليًا. **(vasilis-petropolous، 2022)** ما سيشكل استنزافا لموارد الوقود الاحفوري بالرغم من امتلاكها ثاني أكبر احتياطات مثبتة من الغاز الطبيعي في إفريقيا بلغت 4,504 مليار متر مكعب حسب النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك في عام 2023. وثالث أكبر احتياطات مثبتة من النفط الخام في إفريقيابواقع 12.2 مليار برميل. ومع ذلك، فان هذه الاحتياطيات النفطية تمثل حوالي ثلث احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد فقط. لذلك ستواجه الجزائر مستقبلا تحديًا كبيرًا بسبب الطلب المتزايد بسرعة على الطاقة المحلية ونقص التنويع الاقتصادي، مما قد يعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخطر على المديين المتوسطوالطويل.**(khemmas, 2024)**

-5 تحدي الاستثمارات الأجنبية:

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر منخفضًا حيث بلغ حوالي 10٪ فقط في عام 2019. يتركز معظمها في قطاع الطاقة ولا يساهم في التنويع الاقتصادي. وقد شهدت هذه الاستثمارات انخفاضًا تدريجيًا من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار في عام 2019. ومن بين العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية، يمكن الإشارة إلى مناخ الأعمال والتنظيمات المتعلقة بنقل رؤوس الأموال إلى الخارج أو القانون الذي يفرض مشاركة طرف جزائري بنسبة لا تقل عن 51٪. وقد تم تعديل هذا القانون مؤخرًا ليُطبق فقط على القطاعات الاستراتيجية.(MINISTRE, JUIN 2021)

في هذا الإطار ومن اجل تدارك الوضع تعمل الجزائر على تحديث الأنظمة المصرفية والمالية، وإصلاح القطاع التجاري العام، وتحسين حوكمة المؤسسات العامة لجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية، وتعزيز بيئة داعمة للأعمال وريادة الأعمالضمن خطة الحكومة لتعافي الاقتصاد 2020-2024 وخطة العمل الحكومية لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية(**khemmas، 2024**)

الخاتمة:

تعتبر إيطاليا وباقي الدول الأوروبية شريكا أساسيا للجزائر يفرضه التاريخ والموقعوالمصالح المشتركة بين ضفتي المتوسط، لذلك توليها الجزائر في توجهاتها الخارجية أهمية كبيرة تجلت وانعكست على حجم التعاملات والتبادلاتالاقتصادية (وان غلب عليها الطابع الطاقوي) والسياسيةوالأمنية بين الطرفين، غير ان اختلاف الرؤى حول بعض القضايا المحورية في جوهر السياسة الخارجية الجزائرية ولد توترات وأزمات من شأنها تهديد أمن واستقرار منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

تأسيسا على ما تقدم، تبرز إيطاليا-والفضاء الأوروبي عموماً- كعمق جيواستراتيجي وشريك بنيوي حتمي للجزائر، تفرضه حتميات التاريخ، والجغرافيا السياسية، وتطابق المصالح الحيوية بين ضفتي المتوسط، وقد انعكست هذه الأهمية المحورية في العقيدة الدبلوماسية الجزائرية الجديدة عبر قفزة نوعية في مؤشرات التبادل الاقتصادي، والتي وإن ظل قطاع المحروقات يمثل عمودها الفقري، إلا أنها تأسست على مقاربة جديدة تتجاوز البعد التجاري الصرف نحو شراكة استراتيجية شاملة تشمل التنسيق الأمني والسياسي رفيع المستوى، ورغم هذا الأفق الإيجابي، فإن الدراسة تخلص إلى أن تباين المقاربات حول بعض الملفات الإقليمية المحورية يشكل اختباراحقيقيالمرونة هذه العلاقات، وهو ما يفرض على صانع القرار في كلا البلدين استدامة التنسيق الدبلوماسي لتفكيك بؤر التوتر المحتملة، بما

يضمن تحويل محور (الجزائر-إيطاليا) إلى صمام أمان جيوسياسي كفيل بتحييد المهددات الأمنية المستجدة، وضمان استقرار حوض البحر الأبيض المتوسط كفضاء تعاون مشترك.

الاستنتاجات:

- ✓ إن تمسك الجزائر الثابت بمبادئها الدبلوماسية التأسيسية، ورفضها التنازل عنها أمام التحولات الهيكلية التي طرأت على بنية النظام الدولي الراهن، قد رسّخ لها **"هوية دولية سيادية"** متماسكة وموثوقة في الساحة العالمية.
- ✓ يشكل الفضاء الأوروبي عمقا استراتيجيا حتميا في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تفرض الجغرافيا السياسية والترابط التاريخي في حوض المتوسط بناء نمط تعاوني مستدام بين ضفتيه، بوصفه السبيل الأمثل لتفكيك التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة التي تواجه الإقليم.
- ✓ نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة علاقاتها مع إيطاليا وفق مقاربة برغماتية مرنة، أتاحت لها الحفاظ على معادلة التوازن المصلحي **(رابح-رابح)**، لاسيما في قطاع الطاقة، حيث صمدت هذه الشراكة الاستراتيجية كنموذج للاستقرار في ظل حالة التذبذب وعدم اليقين التي تشهدها الأسواق العالمية للمحروقات.

التوصيات:

- ➢ إيطاليا وإن كانت تبدي اهتماما واضحا بالجزائر إلا أنها تعتبر جزء من كل (تكتل الاتحاد الأوروبي)، وإن كانت تسعى من خلال الجزائر لاستفزاز ومنافسة بعض القوى الأوروبية على غرار فرنسا واسبانيا في حوض المتوسط ،الا انها لن تخرج عن المسار العام للاتحاد الأوروبي وهو ما يجب أن تأخذه الجزائر في الحسبان عي سياستها الخارجية.

- إن التحدي الاستراتيجي الأول الذي يواجه صانع القرار الجزائري يكمن في حتمية تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي، باعتباره الركيزة الأساسية لضمان الأمن الشامل، وتحصين السيادة الوطنية، وتعزيز الموقع التفاوضي للجزائر في خارطة التفاعلات والصراعات الإقليمية والدولية.
- تشكل تسوية الأزمات الإقليمية، وخفض حدة التوترات، وبناء مساحات توافقية لحل الملفات العالقة في الجوار المتوسطي **حتمية استراتيجية** تفرض على الدبلوماسية الجزائرية التعاطي معها بجدية وبمقاربة استباقية، وتكتسب هذه الخطوة ضرورتها القصوى بالنظر إلى تنامي المهددات الأمنية المعقدة على طول الحدود الجنوبية للبلاد، وهي بيئة جيوسياسية مضطربة من شأنها- في حال استمرارها-أن تؤدي إلى استنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة، وتقويض استقرارها الداخلي، مما يجعل من احتواء الازمات في الجبهات الشمالية (المتوسطية) ركيزة أساسية للتفرغ لتحصين العمق الاستراتيجي الجنوبي.

قائمة المراجع :

algeri, a. d. (2025). *LE RELAZIONI POLITICHE TRA ITALIA E ALGERIA*. Récupéré sur ambasciata d'italia algeri: https://ambalgeri.esteri.it/fr/italia-e-algeria/

borsani, f. (2025, 01 29). *Algeria: prove di continuità*. Récupéré sur italien institute for international political sudies: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algeria-prove-di-continuita-198367

Borsari, F. (2025, 08 16). *Algeria;all'insegna della continuita*. Récupéré sur https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algeria-allinsegna-della-continuita-214271

https://ambalgeri.esteri.it/fr/. (2025). *Diplomatie économique*. From https://ambalgeri.esteri.it/fr/: https://ambalgeri.esteri.it/fr/italia-e-algeria/diplomazia-economica/

iderawumi, m. (2024, 11 24). *Boosting Africa's Space Growth: Morocco and Algeria as Case Studies*. Récupéré sur italian institutefor international political studies: https://www.ispionline.it/en/publication/boosting-africas-space-growth-morocco-and-algeria-as-case-studies-191515

khemmas, s. (2024, 9 4). *Algeria's Energy Dilemma and Sustainability*. Récupéré sur italian institute of international political studies: https://www.ispionline.it/en/publication/algerias-energy-dilemma-and-sustainability-182972

les relations politiques entre l'Algérie et l'Italie. (n.d.). From https://ambalgeri.esteri.it/fr/italia-e-algeria/

menadefense. (2025, 01 11). Algérie-Italie : La coopération militaire en pleine évolution. Récupéré sur https://www.menadefense.net/italie9814-2/

MINISTRE, S. D. (JUIN 2021). *PLAN DE RELANCE ÉCONOMIQUE 2020-2024.* ALGER: SERVICES DU PREMIER MINISTRE.

Nova, Q. o. (2025, 04 08). *ENI investira 24 miliardi di euro in Egitto,Libia e Algeria nei prossimi quattro anni.* Récupéré sur Quotidiano online di Agenzia Nova: https://www.agenzianova.com/news/eni-investira-24-miliardi-di-euro-in-egitto-libia-e-algeria-nei-prossimi-quattro-anni/

roggero, c. (2024, septembre 4). *Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges.* Récupéré sur italien institute for international political studies: https://www.ispionline.it/en/publication/algeria-and-italy-a-new-era-scattered-with-challenges-183086

roggero, c. (2024, 09 04). *Algeria and Italy: A New Era, Scattered with Challenges.* Récupéré sur https://www.ispionline.it/en/publication/algeria-and-italy-a-new-era-scattered-with-challenges-183086

sour, l. (2025, 02 07). THE ALGERIAN-ITALIAN RELATIONS:. *Nuovi Autoritarismi e Democrazie: Diritto, Istituzioni e Società , 07*(2), pp. 159-181. doi:https://doi.org/10.54103/2612-6672/30133

vasilis-petropolous. (2022, 8 2). *Algeria's Foreign Policy: Facing a Crossroads.* Récupéré sur fikra: https://www.washingtoninstitute.org/experts/vasilis-petropolous

الامانة العامة للحكومة. (16 سبتمبر, 2020). الجريدة الرسمية. *(54)*.

الجزائرية, و. ا. (2025). *اوروبا*. Récupéré sur الجزائرية, وزارة الشؤون الخارجية: https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/europe

دينا قدري. (06 10, 2025). *توقعات بارتفاع واردات اوروبا من الغاز و فرصة ذهبية امام قطر و الجزائر*. تم الاسترداد من وحدة ابحاث الطاقة: https://attaqa.net/2025/10/06/%d8%aa%d9%88%d9%82%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2/

سارة بوحادة. (2019). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار في ظل التحولات الاقليمية الراهنة. *اطروحة دكتوراه*. الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

مماد صاليحة. (2018-2019). محددات و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دوائر محيطها الافريقي. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران.

ناصر بوعلام. (01 جويلية, 2019). نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية و عملية احياء الدور الريادي في منطقة الساحل الافريقي. *المجلة الجزائرية للامن الانساني*، الصفحات 250-272.

وحدة ابحاث الطاقة. (02 09, 2025). *أوابك: صادرات الغاز الجزائرية والقطرية تواجه منافسة شديدة من "القادمين الجدد"*. تم الاسترداد من وحدة ابحاث الطاقة: https://attaqa.net/2025/09/02/%d8%a3%d9%88%d8%a7%d8%a8%d9%83-%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%b1%d9%8a/

وحدة الابحاث و الدراسات. (2024/03/06). *مثلث السلفادور بين تنظيم داعش و تصاعد التنافس الدولي في المنطقة*. ليبيا: المركز الليبي للدراسات الامنية و العسكرية.

ولد الصديق ميلود، عبد الرحيم رحموني ، امال بلحميتي، نسرين كشكار، حورية بوبكر، و فاطمة صفراوي. (2019). *البعد الاقليمي للسياسة الجزائرية في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة*. عمان: دار الايام للنشر و التوزيع.